

حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار فقه أبو حنيفة

العمل بقوله الثاني .

قوله (فتنبه وتبصر) في كلام الشارح عفى عنه في هذا المقام نظر من وجوه الأول أن قوله ولو بعد القضاء ليس في محله لأن الضمير في قول المصنف قبلت راجع إلى الشهادة كما نص عليه في المنح وهو مقتضى صنعة هنا وحينئذ فلا معنى لقبولها بعد القضاء بل الصواب ذكره بعد عبارة الملتقى .

الثاني أنه لا محل للاستدراك هنا لأن في المسألة قولين ولا يقبل الاستدراك بقول على آخر إلا أن يعتبر الاستدراك بالنظر إلى ترجيح الثاني .

الثالث أن قوله وكذا لو وقع الغلط في بعض الحدود أو النسب يقتضي أنه مفرع على القول المذكور في المتن وليس كذلك .

الرابع أنه يقتضي أنه لا يقبل قوله بذلك وليس كذلك .

وعبارة الزيلعي تدل على ما قلنا من أوجه النظر المذكورة حيث قال ثم قيل يقضي بجميع ما شهد به أولا حتى لو شهد بألف ثم قال غلطت في خمسمائة يقضي بألف لأن المشهود به أولا صار حقا للمدعي ووجب على القاضي القضاء به فلا يبطل برجوعه .

وقيل يقضي بما بقي لأن ما حدث بعد الشهادة قبل القضاء كحدوثه عند الشهادة .

ثم قال وذكر في النهاية أن الشاهد إذا قال أوهمت في الزيادة أو في النقصان يقبل قوله إذا كان عدلا ولا يتفاوت بين أن يكون قبل القضاء أو بعد رواه عن أبي حنيفة وعلى هذا لو وقع الغلط في ذكر بعض حدود العقار أو في بعض النسب ثم تذكر تقبل لأنه قد يبطل في مجلس القضاء فذكره ذلك للقاضي دليل على صدقه واحتياطه في الأمور اله .

فتأمل .

قوله (أو النسب) بأن قال محمد بن علي بن عمران فتداركه في المجلس قيل وبعده وقوله بعض الحدود بأن ذكر الشرقي مكان الغربي ونحوه .

فتح .

قوله (أولى من بينة الموت) نقل الشيخ غانم خلافة عن الخلاصة وغيرها فراجعه وأفتى المفتي أبو السعود بخلافه .

وذكر في البحر مسائل في تعارض البيئات وترجيحها في الباب الآتي عند قوله ولو شهدا أنه قتل زيدا يوم النحر الخ .

وذكر في الهامش مسائل في تعارض البيئات هي قطع أقامت الأمة بينة أن مولاهما دبرها في مرض

موته وهو عاقل وأقامت الورثة بينة أنه كان مخلوط العقل فبينه الأمة أولى وكذا إذا خالع امرأته ثم أقام الزوج بينة أنه كان مجنوناً وقت الخلع والمرأة على أنه كان عاقلاً فبينه المرأة أولى في الفصلين .

زوج الأب بنته البالغة من رجل على أنه يعطيه ألفاً فأعطاه ثم ادعت البنت أن الألف مهرها وادعى الأب أنه له لأجل قفتا نلق وأقاما البينة فبينه البنت أولى لأن بينتها تثبت الوجوب في النكاح وبينته تثبت الرشوة .

حاوي الزاهدي ولو ادعى أحدهما البيع بالتلجئة وأنكر الآخر فالقول لمدعي الجد بيمينه ولو برهن أحدهما قبل ولو برهننا فالتلجئة كما سبق في البيع تعارضت بيننا صحة الوقف وفساده فإن الفساد لشرط في الوقف مفسد فبينه الفساد أولى وإن كان المعنى في المحل وغيره فبينه الصحة أولى .

وعلى هذا التفصيل إذا اختلف البائع والمشتري في صحة البيع وفساده .

باقاني على الملتقي .

بينه أنه باعها في البلوغ أولى من بينه أنه باعها في صغره حاوي الزاهدي إذا تعارضت بينه القدم والحدوث .

ففي البزازية والخلاصة بينه القدم أولى .

وفي ترجيح البينات للبغدادى عن القنية بينه الحدوث أولى .